



Distr.
GENERAL

A/AC.109/877/Add.1
8 August 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لتوكيلاو ، ١٩٨٦

اضافة

المحتويات

المفحة

المرفقات

٢	الأول - جولة البعثة وانشطتها.....
٧	الثاني - بيان السيد عمار عماري ، رئيس البعثة الزائرة في توكيلاو....
٩	الثالث - طلبات الحصول على مساعدة الأمم المتحدة التي قدمها تاوبوليغا (مجلس الشيوخ) فاكاوفو للبعثة.....
١٠	الرابع - قائمة بالمشاريع التي تستلزم المساعدة من نيوزيلندا أو الأمم المتحدة التي قدمها أوماغا (قوة عمل القرية) فاكاوفو للبعثة
١١	الخامس - مشروع قانون توكيلاو المعدل ، ١٩٨٦.....
٢٢	السادس - بيان عن التنمية السياسية قدمه توبوليغا (مجلس الشيوخ) فاكاوفو للبعثة.....
٢٣	الخريطة : توكيلاو.....

المرفق الأول (تابع)

<u>الأنشطة</u>	<u>المكان</u>	<u>التاريخ</u>
زيارة مدرسة . اجتماع مع اللجنة النسائية	أتافو	الثلاثاء ، ٨ تموز/يوليه
اجتماع مع أوماغا		
اجتماع مع الشباب		
المفادة الى نوكونونو		
الوصول من أتافو . اجتماع مع مجلس الشيخ	نوكونونو	الأربعاء ، ٩ تموز/يوليه
اجتماع مع اللجنة النسائية		
حضور حفل أقيم تكريما للبعثة		
زيارة مدرسة ومستشفى ومشاريع زراعية ومشاريع سكنية	نوكونونو	الخميس ، ١٠ تموز/يوليه
اجتماع مع الشباب		
اجتماع مع أوماغا		
المفادة الى فاكاوفو		
الوصول من نوكونونو . حفلة افتتاح المجلس الوطني للنساء	فاكاوفو	الجمعة ، ١١ تموز/يوليه
اجتماع مع مجلس الشيخ		
زيارة مدرسة ومستشفى ومشروع زراعي		
اجتماع مع المدرسين في الجزر		
المرجانية الثلاث		
حفل أقيم تكريما للبعثة		

(يتبع)

المرفق الأول

جولة البعثة ونشاطتها

<u>الأنشطة</u>	<u>المكان</u>	<u>التاريخ</u>
الوصول من نيويورك	أوكلند	الخميس ، ٣ تموز/يوليه
اجتماع مع الحاكم الاداري لتوكيلاو مائدة غداء أقامها الحاكم الاداري لتوكيلاو	أوكلند	الجمعة ، ٤ تموز/يوليه
مقابلة مع اذاعة نيوزيلندا مفادة أوكلند جوا الى آبيا ، ساموا		
الوصول من أوكلند	آبيا	الخميس ، ٣ تموز/يوليه (عبور خط التاريخ الدولي)
اجتماع مع مدير التعليم ، مكتب شؤون توكيلاؤ	آبيا	الجمعة ، ٤ تموز/يوليه
حضور مأدبة غداء أقامها الأمين الرسمي لمكتب شؤون توكيلاؤ		
اجتماع مع جميع المديرين ، مكتب شؤون توكيلاؤ		
في عرض البحر في الطريق الى توكيلاؤ		السبت ، ٥ تموز/يوليه
الوصول من آبيا ، زيارة مستشفى ومشروع سكنى ومشاريع زراعية	أتافو	وال الأحد ، ٦ تموز/يوليه
اجتماع مع مجلس الشيوخ		
حضور حفل أقيم تكريما للبعثة		
(يتبع)		الاثنين ، ٧ تموز/يوليه

المرفق الأول (تابع)

<u>الأنشطة</u>	<u>المكان</u>	<u>التاريخ</u>
الوصول من أوكلندا	ويلينغتون	الأحد ، ٢٠ تموز/يوليه
اجتماع مع وزير الخارجية وموظفي وزارة الخارجية	ويلينغتون	الاثنين ، ٢١ تموز/يوليه
حضور مأدبة عشاء أقامها وزير الخارجية المساعد		
اجتماع مع مفوض خدمات الدولة وموظفيه		
حضور حفل استقبال أقامته مفوضية خدمات الدولة		
زيارة لرئيس الوزراء	ويلينغتون	الثلاثاء ، ٢٢ تموز/يوليه
حضور حفل غداء وزاري أقامه رئيس الوزراء		
زيارة لوزير شؤون جزر المحيط الهايد		
زيارة لنائب في البرلمان والمتحدث الرسمي باسم المعارضة للشؤون الخارجية		
اجتماع موجز مع وزير الخارجية والمسؤولين في الوزارة		
اجتماع مع الجالية التوكيلاوية في ويلينغتون		
الوصول من ويلينغتون . اجتماع مع الجالية التوكيلاوية في أوكلندا	أوكلندا	الأربعاء ، ٢٣ تموز/يوليه
الوصول من أوكلندا	فيجي	الخميس ، ٢٤ تموز/يوليه

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

<u>الأنشطة</u>	<u>المكان</u>	<u>التاريخ</u>
زيارة قرية فاكاوفو		السبت ، ١٢ تموز/يوليه
اجتماع مع النساء		
اجتماع مع الشباب		
اجتماع مع الفونو العام		
المغادرة الى آبيا		
	في عرض البحر	الأحد ، ١٣ تموز/يوليه
		والاثنين ، ١٤ تموز/يوليه
الوصول من توكيلاو	آبيا	الثلاثاء ، ١٥ تموز/يوليه
اجتماع مع الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي	آبيا	الأربعاء ، ١٦ تموز/يوليه
اجتماع مع ممثل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة		
اجتماع مع ممثل منظمة الصحة العالمية		
حضور مأدبة غداء اقامها الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي		
اجتماع مع الموظف المسؤول عن اليونيسكو		
حضور حفل استقبال اقامه الامين الرسمي		
اجتماع مع الجالية التوكيلاوية في آبيا	آبيا	الخميس ، ١٧ تموز/يوليه
زيارة لرئيس الوزراء ونائبة والامين لدى حكومة ساموا		
مقابلة اذاعية	آبيا	الجمعة ، ١٨ تموز/يوليه
المغادرة الى نيوزيلندا		(عبور خط التاريخ الدولي)
الوصول من آبيا	أوكلند	السبت ، ١٩ تموز/يوليه
(يتبع)		

المرفق الثاني

بيان السيد عمار عماري ، رئيس البعثة الزائرة في توكيلاو

انه من دواعي عظيم الشرف والامتياز لي ولأعضاء بعثتي ان نقف على شواطئ توكيلاو ونلقي ذلك الترحيب الحار الذي اسبغتموه علينا . ولقد اتينا من انجاء كثيرة من العالم لنكون معكم : من افريقيا ومن جزر منطقة البحر الكاريبي ومن منطقتكم ، منطقة جنوب المحيط الهادئ . اتينا ممثلين عن ١٥٩ بلدا هي جميع البلدان الاعضاء في الامم المتحدة لتأكيد لكم الاهتمام المستمر الذي توليه المنظمة العالمية لشئون توكيلاو . ولكننا ، إذ نشكركم بادئ ذي بدء على ما اوليتونا نحن والامم المتحدة كلها من شرف ، بدعوتكم ايانا والترحيب بنا ، فلنتوقف لحظة لمشاركة الفيسبولي آيات الحمد لله تعالى ، التي نعرفه ونعبده كل منا بطريقته المختلفة ، حيث حفظنا في رحلتنا من نيويورك الى هنا لنكون بجانبكم اليوم .

لقد تطلعنا جميعا الى هذا اليوم الذي يمكننا ان نحضر فيه الى اتفاق لنشاهد شخصيا جمال جزيرتكم . كما قرأتنا بيان الترحيب الرائع الذي اسبغتموه على رئيس وزراء نيوزيلندا عندما جاء لزيارة اتفاقو/فاكاوافو/توكونونو في العام الماضي . وليس لدينا شك في اننا سكتشف ايضا روح ماتاوالا ، التي اوضحت له أنها ستفريه بالعودة . واننا متاكدون انه سيكون لها نفس الاشر القوي علينا . ونحن نتطلع الى مشاهدة جزيرتكم ومقابلة كل شعب هذه الجزيرة المرجانية خلال الوقت القصير الذي ستمكنه هنا . كما نتطلع بتربق كبير الى ان نرى شخصيا مهارات راقصي اتفاقو الذين مثلوا توكيلاو بمهارة في الاحتفال الاخير لجزر جنوب المحيط الهادئ .

وإني أتشرف في نيويورك بالعمل كرئيس للجنة في الامم المتحدة تجتمع كل عام لدراسة التطورات في توكيلاو . ولسنوات كثيرة كان ممثل نيوزيلندا يبلغنا بالخطوات التي اتخذتها توكيلاو بالتعاون مع نيوزيلندا لتنمية جزركم ، وبناء اقتصادكم والمحافظة على تاريخكم وثقافتكم ولتعزيز الدرامة ، والغرض التي يمكنكم تقديمها الى ابنياثكم ، وللحافظة على توكيلاو ذاتها كوطن قومي لجميع الشعب التوكيلاني ايمنا كان - في توكيلاو او في انجاء أخرى من العالم .

وفي العام الماضي اتفق ممثلو جميع الجزر المرجانية الثلاث في اجتماع للمفوبي العام على توجيه الدعوة الى الامم المتحدة لزيارة توكيلاو مرة أخرى . ولقد مرت لجنتي ان تتمكن من قبول هذه الدعوة ، وبناء عليه فاننا نقف امامكم الان وقد شملنا

المرفق الاول (تابع)

<u>الأنشطة</u>	<u>المكان</u>	<u>التاريخ</u>
زيارة لوزير خارجية فيجي زيارة لمدير اللجنة الاقتصادية للمحيط الهادئ	فيجي	الجمعة ، ٢٥ تموز/يوليه
اجتماع البعثة ، اعداد التقرير اجتماع مع الطلاب التوكيلاويين	فيجي	السبت ، ٢٦ تموز/يوليه
اجتماع البعثة ، اعداد التقرير	فيجي	الأحد ، ٢٧ تموز/يوليه
حضور مأدبة غداء اقامها وزير الخارجية اختتام البعثة لاعمالها	فيجي	الاثنين ، ٢٨ تموز/يوليه

المرفق الثالث

طلبات الحصول على مساعدة الأمم المتحدة التي قدمها

تاوبوليغا (محل الشیوخ) فاکاوفو للبعثة

- ١ - شق ممش بین القرية (فالی) وفانوافالا .
- ٢ - المنطقة المستعادة في ساحة الادارة .
- ٣ - زيادة فرص الطلاب التوكيلاويين للحصول على تدريب عال .
- ٤ - تقديم المساعدة من أغذية الأطفال .
- ٥ - المسنون والمعوقون .
- ٦ - خزانات المياه والساتر البحري .

احساس خاص بالرضا لكي نبدأ المناقشات معكم ، ونصف اليكم وأنتم تشرحون لنا ما قمتم بإنجازه طوال خمس سنوات منذ أرسلت الأمم المتحدة آخر بعثة اليكم ، وكذلك لكي نستمع الى آمالكم وتطلعاتكم بالنسبة للمستقبل . وانه لأمر مهم - اعتبارا من هذه النقطة - أن أوضح دور بعثتي هنا . فنحن ما جئنا الى هنا كي نقول لكم مادا يجب أن تفعلوه . وما جئنا أيضا لنقول لكم ما ترى نيوزيلندا أو الأمم المتحدة انكم ينبغي أن تفعلوه . فهذا ليس دورنا . وإنما نحن ببساطة قد جئنا لنعرف منكم ما الذي تريدونه لبلدكم ، وأرضكم وأطفالكم وما تريدونه لتوكيلاو الآن وفي المستقبل .

لقد جئنا الى هنا لتنقل آمالكم الى الأمم المتحدة ، وتنقل اليها طموحاتكم ، ومخاوفكم ولتنقل اليها قبل كل شيء شقتكم بان ما سوف يحدث في نهاية الأمر ، يمثل آمالكم وتطلعاتكم الحقيقية ويصون مصالحكم .

واننا لنبتهل الى الله أن يبارككم ويبارك بلدكم وجزركم وأبناءكم وثقافتكم وتراثكم .

هدانا الله جميعا ونحن نواصل زيارتنا ومناقشاتنا . شكرأ لكم وبارككم الله .

المرفق الخامس

مشروع قانون توكيلاو المعدل ، ١٩٨٦

مشروع قانون عنوانه

قانون معدل لقانون توكيلاو لعام ١٩٤٨

إن الجمعية العامة لنيوزيلندا ، المجتمعه بوصفها برلمانا ، والمترسفة طبقا للسلطات المخولة لها ، تشرع ما يلي :

- ١ - عنوان مختصر وبدء سريان المفعول - (١) يسمح بتسمية هذا القانون قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٨٦ ، ويفسر بالاقتران مع قانون توكيلاو لعام ١٩٤٨ (المشار اليه فيما بعد بالقانون الرئيسي) ويعتبر جزءا منه .
- ٢ - يصبح هذا القانون نافذا من اليوم الأول من (تموز/يوليه) آب/أغسطس ١٩٨٦ .

الجزء الأول

الاختصاص المدني والجنائي

- ٣ - المحكمة العليا لنيوزيلندا تصبح محكمة عدل لتوكيلاو - (١) للمحكمة العليا لنيوزيلندا كل الاختصاص الذي قد يستلزمها تطبيق قانون توكيلاو بنفس الكيفية وعلى جميع الوجوه كما لو خول ذلك الاختصاص لتلك المحكمة بوصفها محكمة عدل مستقلة في توكيلاو ومن أجلها .
- ٤ - تجاوز ممارسة الاختصاص المخول للمحكمة العليا بموجب المادة الفرعية (١) من هذه المادة ، مع مراعاة أحكام آية لواحة مادرة في إطار القانون

المرفق الرابع

قائمة بالمشاريع التي تستلزم المساعدة من نيوزيلندا أو الأمم المتحدة التي قدمها أو ماغا (قوة عمل القرية) فاكاوفو للبعثة

- ١ - ينبغي إضاءة مرفئنا حتى نتمكن من تحميل البضائع أو تفريغها ليلاً أو نهاراً ، بل والأهم من ذلك حتى يتمكن الأفراد من التوجه إلى عائلاتهم مباشرة .
- ٢ - من أجل تفريغ بضائع ثقيلة مثل مواد البناء وامدادات الأغذية ، يحتاج الأوماغا إلى قطعتين من المعدات : قطعة لرفع البضائع من السفينة والقطعة الأخرى لنقلها إلى أماكن أخرى .
- ٣ - لا يوجد مكان يمكن أن ترسو فيه بأمان جميع زوارق الأسر الصغيرة . ونود أن نجعل من تأليلوا مكاناً لزوارق أسرنا (بين المستشفى وفالي) . وبنقل جميع زوارق الأسر إلى تأليلوا ، ستبنى جميع الدعامات البحرية في فاكاوفو بطريقة موحدة وجميلة .
- ٤ - ينبغي أن ترسو السفن ، حيثما تنسى ذلك ، بدلاً من أن تظل عائمة لتوفير ماء تنفسه توكيلاً على الوقود وما يضيع من وقت .
- ٥ - يلزم أن نملك سفينة خاصة لتلبية احتياجاتنا ، وكذلك كاستثمار لمستقبلنا .
- ٦ - مجالات اهتمام أخرى : (١) القباطنة

(ب) مصلحو الآلات

(ج) البحارة

(د) غيرهم .

توليه منصب فيبولي ، وإن بلغت سن ذلك الشخص الثامنة والستين قبل اتمام مدة توليه منصب فيبولي .

(٤) يجوز للحاكم العام ، اذا رأى ذلك مناسبا ، أن يعزل مفوضا لعجز أو سوء تدبير .

نحو محدود

(٥) يجوز لأي مفوض أن يستقيل من منصبه بكتابه رسالة خطية منه موجهة إلى الحاكم الاداري في توكيلاؤ .

نحو جديد

(٦) يجوز لأي مفوض أن يستقيل من منصب المفوض بإشعار مكتوب موجهة إلى الحاكم الاداري في توكيلاؤ .

(٧) يجوز لأي مفوض أن يتلقى راتبا من الحساب العام لتوكيلاو أو بسلا أو بدلات أخرى يحددها الحاكم الاداري في توكيلاؤ .

٦ - عجز المفوض أو غيابه - (١) اذا عجز المفوض في أي وقت من الاوقات نتيجة لمرض أو غيره عن مزاولة مهمته كمفوض أو تفويض عن الجزيرة التي عُين مفوضا لها ، أو اذا شفر منصب المفوض ، يجوز لأي شخص يباشر وظائف فيبولي في تلك الجزيرة (بإذن من الحاكم الاداري) ان يمارس ، دون أي ادنى آخر أو تعين ، مهام ، أو واجبات ، أو سلطات المفوض اثناء ذلك العجز أو الغياب أو الشفوف .

(٢) تكون ممارسة الشخص الذي يؤدي مهام فيبولي لمهمام أو واجبات أو سلطات المفوض دليلا قاطعا على السلطة المخولة له للقيام بذلك .

الرئيسي ، بنفس الكيفية وعلى جميع الوجوه مثلما لو كانت توكيلاو لكل الاغراض جزءا من نيوزيلندا .

(٣) يجوز للمحكمة العليا أن تعقد جلساتها ، عند ممارسة الاختصاص المعهود إليها بموجب المادة الفرعية (١) من هذه المادة ، سواء في توكيلاو أو في نيوزيلندا ، أو أي مكان مناسب آخر قد يصدر رئيس القضاة توجيهات بعقدها فيه .

٤ -

حالات الاستئناف المرفوعة إلى محكمة الاستئناف في نيوزيلندا -
(١) يُستأنف أمام محكمة الاستئناف في نيوزيلندا أي حكم أو مرسوم أو أمر تصدره المحكمة العليا لنيوزيلندا في ممارستها اختصاصاً عددياً إليها بموجب المادة ٢ من هذا القانون بنفس الكيفية التي يُستأنف بها أي حكم أو مرسوم أو أمر تصدره المحكمة العليا عند ممارستها لاختصاصها فيما يتعلق بنيوزيلندا .

(٢) يكون قرار محكمة الاستئناف بشأن أي استئناف بموجب هذه المادة نهائياً .

٥ -

تعيين المفوضين - (١) يمكن للحاكم العام ، بتوصية من وزير الخارجية بعد تشاور يجريه ذلك الوزير مع حكام الجزيرة المعنيين ، أن يعين أي شخص توكيلاوياً لمنصب :

(أ) مفوض لاتفاقه ؛

(ب) مفوض لفاكاوافو ؛

(ج) مفوض لنوكونونو .

(٢) يتقادع أي مفوض ، ما لم يكفل ذلك المفوض عن تولي المنصب قبل ذلك ، عند بلوغه سن الثامنة والستين .

(٣) بغض النظر عن كل ما ورد في المادة الفرعية (٢) من هذه المادة ، إذا كان "فيبيولي" ما يجمع إلى منصبه منصب مفوض ، فسيظل ذلك الشخص في منصبه كمفوض ، إلا إذا أُغفى قبلئذ من منصبه كمفوض أو استقال منه ، إلى حين اتمام مدة

(٤) في أية اجراءات جنائية ، للمغوفظ الحق ، في أي وقت خلال هذه الاجراءات ، أن يناقش الدعوى في حضور المدعي العام والمدعى عليه ووكيل المدعى عليه (ان وجد) ، مع "توبوليفا" الجزيرة المعينة مفوضاً لها .

(٥) حيث تجري هذه المناقشة ، يعطى المغوفظ الفرصة -

(٦) للدعي العام ،

(ب) والمدعى عليه أو وكيل المدعى عليه (ان وجد) -

ليتكلم ويقدم الدليل على أية مسألة أثيرت في تلك المناقشة .

- ٨ توسيع اختصاص المغوفتين بالاتفاق بين الاطراف - اذا كان للمغوفظ اختصاص بموجب المادة ٧ (أ) أو (ب) من هذا القانون ، باشتثناء ما يخص مبلغ أو قيمة المسألة المطالب بها أو قيد النظر ، واتفق الاطراف ، بمذكرة موقعة منهم أو من وكلاء كل منهم ، بأن يكون للمغوفظ اختصاص بالاستئناف وتحديد الاجراءات ، فسيكون للمغوفظ ، بغض النظر عن أي شيء في أي تشريع ، اختصاص بالاستئناف وتحديد الاجراءات .

قارن ١٩٤٧ ، رقم ١٦ ، المادة ٣٧

- ٩ التخلّي عن جزء من الادعاء لمنع اختصاص للمغوفظ - (أ) عندما يكون للمدعي حق في دعوى من أجل ما يزيد على ١٠٠٠ دولار ، وكان للمغوفظ اختصاص بمقدارها على لا يزيد المبلغ عن ١٠٠٠ دولار ، يجوز للمدعي أن يتخلّي عن الزيادة ، وبذلك يكون للمغوفظ اختصاص بالاستئناف وتقرير الاجراء القانوني .

(٢) حيث يستمع المغوفظ الى دعوى تخلّي فيها المدعي عن جزء من حقه بموجب هذه المادة ، لا يسترجع المدعي مبلغاً يتجاوز ١٠٠٠ دولار بما فيها تكاليف الدعوى ، ويكون حكم المغوفظ في هذه القضية ابراء تماماً لجميع المطالب فيما يتصل بسبب الدعوى ، ويقيّد الحكم وفقاً لذلك .

قارن ١٩٤٧ ، رقم ١٦ ، المادة ٣٦

٧ - اختصاص المفوضين - (١) يكون للمفوض الاختصاص فيما يلي :

- (١) دعاوى تحصيل أي دين أو أضرار على لا يتجاوز ذلك مبلغ ١٠٠٠ دولار ؛
- (ب) دعاوى تحصيل أموال منقولة لا تتعدي ١٠٠٠ دولار ؛
- (ج) الاجراءات الجنائية بخصوص أي جرم يعاقب عليه بغرامة فقط ؛
- (د) الاجراءات الجنائية بخصوص أي جرم يعاقب عليه بالحبس لمدة لا تتعدي سنة واحدة .
- (٢) مع مراعاة أحكام آلية قواعد توضع بموجب القانون الرئيسي ، للمفوض السلطة ، عند ممارسته لاختصاصه الجنائي ، أن يقوم بوحد أو أكثر من الأمور التالية :
- (أ) فرض مدة حبس لا تتجاوز ٣ أشهر ؛
- (ب) فرض غرامة لا تتجاوز ١٥٠ دولاراً ؛
- (ج) الأمر بإداء العمل المجتمعي ؛
- (د) وضع الجاني تحت اشراف الشرطة ؛
- (هـ) اصدار توبیخ على ؛
- (و) الأمر بدفع تعويض لا يتجاوز مبلغ ١٠٠٠ دولار عن فقدان مال ضحية الجرم أو عما يلحق به من ضرر ؛
- (ز) الأمر برد أي مال إلى ضحية الجرم .
- (٣) مع مراعاة آلية قواعد توضع لأغراض المادة ١٠ (٣) من هذا القانون ، يكون للمفوض الاختصاص فقط في ما يتعلق بالجزيرة المعينة لها .

نهر محفوظ

١٢ - تعديل ثاجم عن ذلك - تعدل فيما يلي المادة ٢ (البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالمة) من قانون توكيلاو لعام ١٩٧٧ بإلغاء تعريف ممطلغ "المحكمة" ، والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :

"المحكمة" تعني المحكمة العليا لنيوزيلندا التي تمارس اختصاصها الممنوح لها بموجب المادة ٣ من قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٨٦ " .

نهر جديد

التعديلات الناجمة عن ذلك

١٢ - قانون توكيلاو (البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالمة) لعام ١٩٧٧ - تعدل فيما يلي المادة ٢ (البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالمة) من قانون توكيلاو لعام ١٩٧٧ بإلغاء تعريف ممطلغ "المحكمة" ، والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :

"المحكمة" تعني المحكمة العليا لنيوزيلندا التي تمارس اختصاصها الممنوح لها بموجب المادة ٣ من قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٨٦ " .

نهر جديد

١٢ الف - لوائح الجرائم في توكيلاو لعام ١٩٧٥ - (١) تقرأ كل اشارة في الأجزاء من الخامس إلى السابع من قانون نيوي لعام ١٩٦٦ ، إلى المحكمة العليا ، أو إلى كاتب المحكمة العليا ، أو إلى رئيس قضاة المحكمة العليا ، عند تطبيق تلك الأجزاء من ذلك القانون على توكيلاو (عملاً بالمادة ٢ من لوائح الجرائم في توكيلاو لعام ١٩٧٥) بوصفها اشارات إلى المحكمة العليا لنيوزيلندا ، وإلى كاتب المحكمة العليا لنيوزيلندا ، وإلى رئيس قضاة نيو Zealand ، على التوالي .

١٠ - استئناف أحكام المفوضين - (١) مع مراعاة المادتين الفرعيتين (٢) و (٣) من هذه المادة ، يحق للي طرف في اجراءات ، سواء كانت مدنية أو جنائية ، معروفة على مفوض ، أن يستئنف حكم المفوض الى المحكمة العليا لنيوزيلندا في ممارسة الاختصاص الممنوح لها بموجب المادة ٣ من هذا القانون -

(١) مع مراعاة أي تشريع آخر ، كما لو كان الحكم قرارا صادرا عن محكمة محلية في نيوزيلندا ؛

(ب) ووفقا للإجراءات التي يقرر قاض في المحكمة العليا أنها مناسبة للظروف .

(٢) يتقدم كل شخص يرغب في الاستئناف عملا بالمادة الفرعية (١) من هذه المادة ، في غضون ٢٨ يوما بعد تاريخ حكم المفوض ، باشعار محرر الى المدير الاداري يعلن عن عزم ذلك الشخص على الاستئناف .

(٣) ما من استئناف يكون عملا بالمادة الفرعية (١) من هذه المادة بمدد أي حكم يصدره المفوض في أية اجراءات بشأن جرم يعاقب عليه بالحبس لمدة لا تزيد عن ٣ أشهر أو أي جرم يعاقب عليه فقط بغرامة لا تزيد عن ١٥٠ دولارا ، إلا ويجوز للي طرف في هذه الاجراءات أن يستئنف حكم المفوض الى الهيئة التي تنبع عليها اللوائح الصادرة بموجب القانون الرئيسي ووفقا لهذه الاجراءات .

١١ - ثبت محة ما جرى بموجب الجزء الأول من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧٠ - ما من شيء قام به قبل اصدار هذا القانون قاض في المحكمة العليا في نيوي في ممارسته للاختصاص الممنوح بموجب الجزء الأول من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧٠ ، وما من شيء قام به أي شخص عملا بذلك الفعل أو اعتقادا عليه ، يعتبر لاغيا أو باطلا لمجرد أن القاضي لم يكن له ، وقت قيامه بهذا ، اختصاص بموجب ذلك الجزء من ذلك القانون لأنه لم يكن وقتئذ نافذا في نيوي .

نهر جديـد

١٢ هاء - استثناء - لا يخل التعديل بموجب أي حكم وارد في المواد من ١٢ إلى ١٢ دال من هذا القانون الذي يدخل على اللوائح المحددة في تلك المواد بأية سلطة لتعديل تلك اللوائح أو الفائـها .

١٣ - الالفاءات والاستثناءات - (١) تلغى بموجب هذه المادة التشريعـات التالية :

- (أ) قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٧٠ ؛
(ب) المادتان ٣ و ٤ من قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٧١ ؛
(ج) المادة ٣ (٢) (د) والمادتان ٥ و ٦ من قانون توكيلاو المعدل لـعام ١٩٧٦ ؛
(د) قانون توكيلاو المعدل لـعام ١٩٨٣ .
(٢) دون الحد من أحكام قانون تفسير القوانين لـعام ١٩٣٤ ، يعلن بموجب هذا أن الالفـاء بموجب المادة الفرعـية (١) من هذه المادة من قانون توكيلاو المـعدل لـعام ١٩٧٠ لا يؤثـر على -
(أ) التعديلـات المنصوصـ عليها بموجب المادة ٩ (٦) والجزء الثاني من ذلك القانون ؛
(ب) ومقـعـولـ المادة ١٢ من ذلك القانون ، التي أعلـنتـ أن بعض مراسيـم مستعـمرة جـزر جـيلـبرـتـ والـيـسـ يـنـتـهـيـ العـمـلـ بـهـاـ كـجـزـءـ منـ قـانـونـ توـكـيـلاـوـ .

(٢) تعدل فيما يلي لواائح الجرائم في توكيلاو لعام ١٩٧٥ بحذف عبارة "المحكمة العليا لنيري" من المادة ٣ ، والاستعاضة عنها بعبارة "المحكمة العليا لنيريزلندا" .

١٢ باء - لواائح توكيلاو (قوانين نيريزلندا) لعام ١٩٧٥ - تعدل بهذه المادة لواائح توكيلاو (قوانين نيريزلندا) لعام ١٩٧٥ بحذف العبارة "وكل اشارة الى المحكمة العليا تصبح اشارة الى المحكمة العليا لنيري" من المادة ٣ (٢) .

١٢ جيم - قانون نقل الاموال المنقوله النافذ في توكيلاو - تعدل بهذه المادة لواائح توكيلاو (قوانين نيريزلندا) لعام ١٩٧٥ بحذف المادة ٣ والاستعاضة عنها بالمادة التالية :

"٣" - (١) يكون قانون نقل الاموال المنقوله لعام ١٩٣٤ نافذا في توكيلاو .

"(٢) عند تطبيق ذلك القانون على توكيلاو ، تصبح كل اشارة الى قاضي الصلح اشارة الى قاض في المحكمة العليا لنيريزلندا والى مفهوم لاتايفو او لفاكاوفو او لنوكونونو" .

١٢ دال - قانون الوصاية النافذ في توكيلاو - تعدل بهذه المادة لواائح توكيلاو (قوانين نيريزلندا) لعام ١٩٧٥ بحذف المادة ٦ والاستعاضة عنها بالمادة التالية :

"٦" - (١) يكون قانون الوصاية لعام ١٩٥٦ نافذا في توكيلاو ، مع مراعاة التعديل المبين في الفقرة الفرعية (٢) من هذه المادة .

"(٢) تصبح كل اشارة في ذلك القانون لنيريزلندا اشارة لتوكيلاو" .

"(٣) يعرض الحاكم الاداري لجزر توكيلاو ، في ظرف ٩٠ يوما من تاريخ استيلاء التابع على أية أرض على هذا النحو ، على الاشخاص ذوي الحق في اقتسام التعويض مبلغا يراه ملائما لذلك التعويض .

"(٤) اذا لم يقبل جميع الاشخاص الذين لهم الحق في اقتسام التعويض المقدم بموجب المادة الفرعية (٣) من هذه المادة ، المبلغ المقدم ، خلال ٦٠ يوما من تاريخ ابلاغهم بالعرض ؛ يقوم بتقدير التعويض ومنحه محكّم يعين بالاتفاق بين الحاكم الاداري وهؤلاء الاشخاص ، أما اذا لم يمكن التوصل الى اتفاق فمحكمان يعين الحاكم الاداري واحدا منهما وهؤلاء الاشخاص المحكم الآخر ، كما يقوم المحكمان بتعيين حكم" .

١٧ - الحد من التفرغ عن بعث الأرضي - (١) يعدل فيما يلي قانون توكيلاو المعدل لعام ١٩٦٧ باضافة المادة التالية بعد المادة ٢٥ :

"٢٥" ألف - لا يجوز شرعا ولا قانونا لاي شخص يملك ارضا تتطبيق عليه المادة ١٨ (٢) من هذا القانون التفرغ عن تلك الارض او التصرف فيها ، او عن اية مصلحة في تلك الارض ، سواء بالبيع او الاجار او الترخيص او الرهن ، او غير ذلك كيفما كان ، فيما عدا التفرغ او التصرف لصالح شخص توكيلاوي او لصالح التابع" .

الجزء الثاني

تعديلات أخرى

١٤ - تفسير - تعديل فيما يلي المادة ٢ (٢) من القانون الرئيسي (على النحو المنصوص عليه بال المادة ٢ من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧١) بالفاء تعريف مصطلح "فيبولي" ، والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :

"تعني لغظة 'فيبولي' ، في ما يخص أية جزيرة من الجزر ، الشخص المنتخب ليكون فيبولي تلك الجزيرة ؟"

١٥ - لوائح بشأن سلم توكيلو ونظامها وحسن ادارتها - (١) تعديل فيما يلي المادة ٤ من القانون الرئيسي بالفاء المادة الفرعية (٢) (كما عدلت بموجب المادة ٢ من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧٨) ، والاستعاضة عنها بالمادة الفرعية التالية :

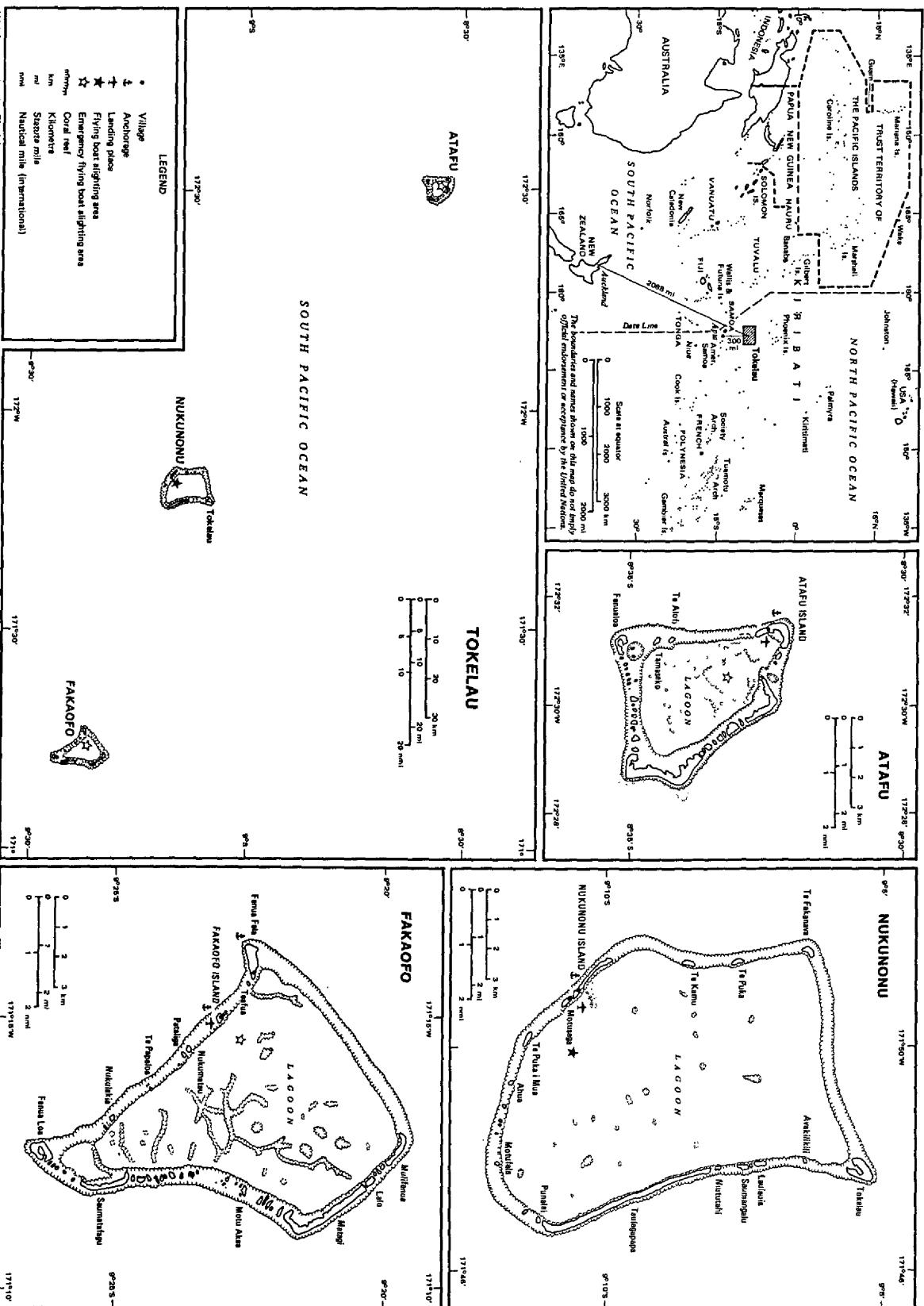
"(٢) يجوز للوائح الصادرة بموجب هذه المادة -

"(١) أن تفرض ، أو أن تخول أية سلطة محددة أو أي شخص محدد في فرض الرسوم ، والنسب ، والرسوم المستحقة الدفع ، والمصاريف ، والفرامات ، والضرائب ، وغيرها من أوجه الجباية ؛

"(ب) أن تنص على صنع واصدار العملات التذكارية بحيث تصبح مالاً قانونياً في توكيلو فقط" .

(٢) يلغى من جراء ذلك بموجب هذه المادة قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧٨ .

١٦ - الاستيلاء على الأراضي للأغراض العامة - تعديل فيما يلي المادة ٢٤ من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٦٧ بالفاء المادة الفرعية (٢) (كما عدلت بالمادة ٣ (٤) (ب) من قانون توكيلو المعدل لعام ١٩٧٨) ، ويستعاض عنها بالمواد الفرعية التالية :



المرفق السادس

بيان عن التنمية السياسية قدمه توبوليفا

(مجلس الشيوخ) فاكاوفو للبعثة

مسألة التنمية السياسية

ليس بوسع مجلس فاكاوفو حتى هذه المرحلة أن يجري أية تغييرات جديدة على العلاقة بين توكيلاو وحكومة نيوزيلندا . ونعرب عن ثقتنا وتقديرنا الشامل للمساعدة الهائلة التي قدمتها لنا نيوزيلندا خلال السنوات الماضية بشأن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتوكيلاو . ونحث البعثة على الشقة في قرارنا ترك توكيلاو كما هي الآن وعلى مساندتنا فيه .